

**مرسوم بتحديد القطاعات الصناعية المشار
إليها في الفصل الرابع من الظهير الشريف رقم
1.73.413 بمثابة قانون يتعلق باتخاذ التدابير
الخاصة بتشجيع الاستثمارات الصناعية**

صيغة محينة بتاريخ 30 مارس 1977

مرسوم رقم 2.73.409 بتاريخ 14 رجب 1393 (14 غشت 1973) بتحديد القطاعات الصناعية المشار اليها في الفصل الرابع من الظهير الشريف رقم 1.73.413 الصادر في 13 رجب 1393 (13 غشت 1973) بمثابة قانون يتعلق باتخاذ التدابير الخاصة بتشجيع الاستثمارات الصناعية

كما تم تعديله ب:

- المرسوم رقم 2.76.601 بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1397 (21 مارس 1977)، الجريدة الرسمية عدد 3361 بتاريخ 10 ربيع الثاني 1397 (30 مارس 1977)، ص 932.

مرسوم رقم 2.73.409 بتاريخ 14 رجب 1393 (14 غشت 1973) بتحديد القطاعات الصناعية المشار إليها في الفصل الرابع من الظهير الشريف رقم 1.73.413 الصادر في 13 رجب 1393 (13 غشت 1973) بمثابة قانون يتعلق باتخاذ التدابير الخاصة بتشجيع الاستثمارات الصناعية¹

ان الوزير الأول،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.73.413 الصادر في 13 رجب 1393 (13 غشت 1973) بمثابة قانون يتعلق باتخاذ التدابير الخاصة بتشجيع الاستثمارات الصناعية ولاسيما الفصل الرابع منه.

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري يوم فاتح غشت 1973،
يرسم ما يلي:

فصل فريد²

ان المؤسسات التي يتعين عليها طبقا للفصل الرابع من الظهير الشريف رقم 1.73.413 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 13 رجب 1393 (13 غشت 1973) بمثابة قانون ان تبرم اتفاقيات مع الدولة قصد الاستفادة كلاً أو بعضاً من المزايا المنصوص عليها في الظهير الشريف المذكور هي المؤسسات التي تعتزم ممارسة نشاطها أو توسيع نطاقه في أحد القطاعات الآتية:

- معامل تركيب السيارات السياحية والناقلات النفعية والجرارات الفلاحية؛
- صناعة العجلات المطاطية والاعوية الهوائية؛
- تكرير الزيوت الغذائية؛
- صناعة وتكرير السكر ومشتقاته؛
- صناعة الاسمنت؛
- صناعة تكرير المنتوجات النفطية؛
- المطاحن الصناعية؛
- التحضير الصناعي لاغذية الماشية (غير دقيق السمك).

1 - الجريدة الرسمية عدد 3172 بتاريخ 15 رجب 1393 (15 غشت 1973)، ص 2717.
2 - تم تنميط الفصل الفريد بمقتضى فصل فريد من المرسوم رقم 2.76.601 بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1397 (21 مارس 1977)، الجريدة الرسمية عدد 3361 بتاريخ 10 ربيع الثاني 1397 (30 مارس 1977)، ص 932.

وحرر بالرباط في 14 رجب 1393 (14 غشت 1973).

الوزير الأول،

الامضاء: أحمد عصمان.

وزير التجارة والصناعة العصرية

والمناجم والبحرية التجارية

بالنيابة،

الامضاء: بنسالم جسوس

وقعه بالعطف:

وزير المالية بالنيابة،

الامضاء : أحمد عصمان



ادالة
adala.justice.gov.ma